Ashur Journal of Legal and political Sciences (AJLSP) is published by the Iraqi Association for Legal Sciences
ISSN: 3005-3269, Vol 3(No.3), pages: 326 -351 (2026)
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

The Impact of Military Coups on the Democratic Path in the African Continent after 2020

Lecturer .Azhar Mahmoud Suleiman Mahmoud Al-Ajili

College of Science - Tikrit University, Aazhar.M.S@tu.edu.iq

ARTICLE INFORMATION

Received: 10 May 2026
Accepted:31 May 2026
Published:1 Sep 2026

Keywords:

-Military Coups
- Democracy
-Africa
- Democratic Transition
- Political Stability
- Sahel Region

ABSTRACT

This research examines the impact of military coups on the democratic trajectory in the African continent after 2020, in light of the increasing wave of military coups in several West African and Sahel countries, such as Mali, Burkina Faso, Niger, and Gabon, and the accompanying decline in indicators of democratic transformation and political stability. The study aims to analyze the political, economic, and security factors that contributed to the return of military coups and to identify their effects on democratic institutions, public freedoms, and economic and security stability in Africa.

The research adopted the descriptive-analytical approach, in addition to the case study method, through analyzing models of military coups that occurred in some African countries after 2020. The study found that weak political institutions, widespread corruption, worsening economic crises, and the rise of security threats and armed groups are among the main factors that contributed to the increasing military intervention in governance.

The study also revealed that military coups led to the suspension of constitutions and elected institutions, the decline of public freedoms and human rights, as well as the deepening of economic and security crises and the decline of public confidence in democratic systems. Furthermore, the study demonstrated that the continuation of military coups constitutes a direct threat to the future of democracy and political stability in Africa.

The study concluded that limiting the phenomenon of military coups requires strengthening constitutional institutions, consolidating the principle of peaceful transfer of power, reforming military institutions, supporting civil society and the media, in addition to activating the role of the African Union and international organizations in protecting democratic systems and supporting political stability and development across the African continent.

© 2024 , This is an open access article under the cc BY-NC-ND license http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

مجلة آشور للعلوم القانونية والسياسية تصدر عن الجمعية العراقية للعلوم القانونية
المجلد الثالث (العدد الثالث)، الصفحات:326- 351، (2026) ISSN: 3005-3269
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

تأثير الانقلابات العسكرية على المسار الديمقراطي في غرب القارة الافريقية بعد العام 2020

م. أزهر محمود سليمان محمود العجيلي
كلية العلوم- جامعة تكريت ، Aazhar.M.S@tu.edu.iq

معلومات المقالة

تاريخ الاستلام : ١٠ ايار ٢٠٢٦
تاريخ القبول : ٣١ ايار ٢٠٢٦
تاريخ النشر : ١ ايلول ٢٠٢٦

الملخص

تتناول هذه الدراسة موضوع تأثير الانقلابات العسكرية على المسار الديمقراطي في القارة الإفريقية بعد عام 2020، في ظل تصاعد موجة الانقلابات العسكرية في عدد من دول غرب إفريقيا والساحل الإفريقي، مثل مالي وبوركينا فاسو والنيجر والغابون، وما رافق ذلك من تراجع في مؤشرات التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي. وتهدف الدراسة إلى تحليل الأسباب السياسية والاقتصادية والأمنية التي أسهمت في عودة الانقلابات العسكرية، وبيان انعكاساتها على المؤسسات الديمقراطية والحريات العامة والاستقرار الاقتصادي والأمني في القارة الإفريقية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، إلى جانب منهج دراسة الحالة، من خلال تحليل نماذج من الانقلابات العسكرية التي شهدتها بعض الدول الإفريقية بعد عام 2020. وقد توصلت الدراسة إلى أن ضعف المؤسسات السياسية، وانتشار الفساد، وتفاقم الأزمات الاقتصادية، وتصاعد التهديدات الأمنية والجماعات المسلحة، تمثل من أبرز العوامل التي أسهمت في تزايد التدخل العسكري في الحكم.

كما ظهر أن الانقلابات العسكرية أدت إلى تعطيل الدساتير والمؤسسات المنتخبة، وتراجع الحريات العامة وحقوق الإنسان، فضلًا عن تعميق الأزمات الاقتصادية والأمنية وتراجع الثقة الشعبية بالأنظمة الديمقراطية. وتبين أن استمرار الانقلابات العسكرية يشكل تهديدًا مباشرًا لمستقبل الديمقراطية والاستقرار السياسي في إفريقيا.

وخلصت الدراسة إلى أن الحد من ظاهرة الانقلابات العسكرية يتطلب تعزيز المؤسسات الدستورية، وترسيخ مبدأ التداول السلمي للسلطة، وإصلاح المؤسسة العسكرية، ودعم المجتمع المدني والإعلام، فضلًا عن تفعيل دور الاتحاد الإفريقي والمنظمات الدولية في حماية النظام الديمقراطي ودعم الاستقرار السياسي والتنمية في القارة الإفريقية.

الكلمات المفتاحية:

- الانقلابات العسكرية
- الديمقراطية
- إفريقيا
- التحول الديمقراطي
- الاستقرار السياسي
- الساحل الإفريقي

© 2024 , This is an open access article under the cc BY-NC-ND license http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المقدمة

شهدت القارة الإفريقية خلال العقود الأخيرة تحولات سياسية متسارعة ارتبطت بمحاولات بناء أنظمة ديمقراطية تقوم على التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة، ولا سيما بعد موجات التحرر السياسي التي عرفتها العديد من الدول الإفريقية منذ تسعينيات القرن العشرين. وقد اتجهت دول عديدة إلى تبني الدساتير الحديثة، وتنظيم الانتخابات العامة، وتعزيز مشاركة القوى السياسية في الحكم، في محاولة لترسيخ الاستقرار السياسي وتحقيق التنمية. إلا أن هذه المساعي واجهت تحديات متعددة تمثلت في ضعف المؤسسات السياسية، وانتشار الفساد، وتفاقم الأزمات الاقتصادية والأمنية، الأمر الذي انعكس سلبًا على استقرار التجارب الديمقراطية في عدد من دول القارة.

ومع بداية عام 2020 تصاعدت ظاهرة الانقلابات العسكرية بصورة لافتة في إفريقيا، إذ شهدت عدة دول، مثل مالي وبوركينا فاسو والنيجر والغابون، انقلابات أطاحت بالسلطات الحاكمة وأعادت المؤسسة العسكرية إلى واجهة المشهد السياسي. وقد أثارت هذه التطورات تساؤلات واسعة حول مستقبل الديمقراطية في القارة الإفريقية، ومدى قدرة الأنظمة السياسية الإفريقية على حماية المسار الديمقراطي من التدخلات العسكرية، فضلًا عن تأثير هذه الانقلابات على الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي في المنطقة.

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تتناول قضية سياسية معاصرة ترتبط بمستقبل التحول الديمقراطي في إفريقيا، لا سيما في ظل تنامي التحديات الأمنية والإقليمية، وتزايد التدخلات الدولية في الشؤون الإفريقية. كما أن تكرار الانقلابات العسكرية بعد عام 2020 يشير إلى وجود أزمة بنيوية في بناء الدولة والمؤسسات الديمقراطية في عدد من الدول الإفريقية، الأمر الذي يستدعي دراسة الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة وتحليل آثارها المختلفة.

أولا/ أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الأهمية المتزايدة التي تمثلها قضية الانقلابات العسكرية في القارة الإفريقية، خاصة بعد تصاعدها بصورة ملحوظة منذ عام 2020، وما رافق ذلك من تأثيرات مباشرة على الأنظمة السياسية والتحولات الديمقراطية في عدد من الدول الإفريقية. كما تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول ظاهرة سياسية معاصرة ترتبط بمستقبل الاستقرار السياسي والتنمية في القارة الإفريقية، فضلًا عن ارتباطها بقضايا الأمن الإقليمي والدولي. وتبرز هذه الأهمية أيضًا في محاولة فهم طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والنظام الديمقراطي، والكشف عن العوامل التي تؤدي إلى تعثر التجارب الديمقراطية في بعض الدول الإفريقية.

ثانياً/ أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الانقلابات العسكرية على المسار الديمقراطي في القارة الإفريقية بعد عام 2020، من خلال التعرف على أبرز العوامل التي أسهمت في عودة الانقلابات العسكرية، وبيان انعكاساتها السياسية والاقتصادية والأمنية، فضلًا عن استشراف مستقبل الديمقراطية في القارة، ودراسة الآليات الممكنة للحد من ظاهرة الانقلابات وتعزيز الاستقرار السياسي والمؤسسي.

ثالثا/ إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي: "ما تأثير الانقلابات العسكرية على المسار الديمقراطي في القارة الإفريقية بعد عام 2020؟"، ويتفرع عن هذا التساؤل الى عدد من التساؤلات الفرعية، منها:

1. ما أبرز الأسباب التي أدت إلى تصاعد الانقلابات العسكرية في إفريقيا بعد عام 2020؟
2. كيف أثرت الانقلابات العسكرية على المؤسسات الديمقراطية والحريات السياسية؟
3. ما الانعكاسات الاقتصادية والأمنية للانقلابات العسكرية في الدول الإفريقية؟
4. ما دور المنظمات الإقليمية والدولية في مواجهة الانقلابات العسكرية؟
5. ما مستقبل التحول الديمقراطي في إفريقيا في ظل تكرار الانقلابات العسكرية؟

رابعاً/ فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسة مفادها أن ضعف المؤسسات السياسية والأزمات الاقتصادية والأمنية أسهمت في تزايد الانقلابات العسكرية في إفريقيا بعد عام 2020، وأن هذه الانقلابات كان لها تأثير سلبي على المسار الديمقراطي من خلال تعطيل المؤسسات الدستورية وتراجع الحريات السياسية وتعميق حالة عدم الاستقرار.

خامسا/ منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف ظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا وتحليل أسبابها وآثارها السياسية والاقتصادية والأمنية. كما تم الاستفادة من منهج دراسة الحالة لتحليل بعض النماذج الإفريقية التي شهدت انقلابات عسكرية بعد عام 2020، مثل مالي والنيجر وبوركينا فاسو والغابون، بهدف الوصول إلى نتائج أكثر دقة حول تأثير هذه الانقلابات على المسار الديمقراطي.

سادساً/ حدود الدراسة:

1. الحدود الزمانية: تركز الدراسة على المدة الزمنية الممتدة من عام 2020 حتى الوقت الحاضر، باعتبارها المرحلة التي شهدت تصاعدًا واضحًا في الانقلابات العسكرية داخل القارة الإفريقية.
2. الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على عدد من الدول الإفريقية التي شهدت انقلابات عسكرية بعد عام 2020، وبصورة خاصة مالي وبوركينا فاسو والنيجر والغابون.
3. الحدود الموضوعية: تتناول الدراسة تأثير الانقلابات العسكرية على المسار الديمقراطي من الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، مع التركيز على انعكاساتها على المؤسسات الديمقراطية والاستقرار السياسي في القارة الإفريقية.

سابعاً/ هيكلية الدراسة:

اقتضت طبيعة الدراسة تقسيمها إلى ثلاثة مباحث رئيسة، تناول المبحث الأول الانقلابات العسكرية في إفريقيا من حيث المفهوم والأسباب والواقع المعاصر، من خلال بيان مفهوم الانقلابات العسكرية والديمقراطية، وتحليل أبرز العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية التي أسهمت في تصاعد الانقلابات العسكرية، فضلًا عن استعراض أبرز الانقلابات التي شهدتها بعض الدول الإفريقية بعد عام 2020، أما المبحث الثاني فقد خُصص لدراسة تأثير الانقلابات العسكرية على المسار الديمقراطي، وذلك من خلال تحليل انعكاساتها السياسية والاقتصادية والأمنية

والاجتماعية، وبيان أثرها على المؤسسات الديمقراطية والاستقرار السياسي في القارة الإفريقية، في حين تناول المبحث الثالث مستقبل الديمقراطية في إفريقيا وسبل الحد من الانقلابات العسكرية، عبر مناقشة أبرز التحديات التي تواجه التحول الديمقراطي، وبيان الآليات الممكنة لتعزيز الاستقرار السياسي ودعم المؤسسات الدستورية، إضافة إلى دراسة دور المنظمات الإقليمية والدولية في مواجهة التغييرات غير الدستورية للسلطة، واختُتم البحث بخاتمة تضمنت مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بمستقبل الديمقراطية والاستقرار السياسي في القارة الإفريقية.

المبحث الأول

الانقلابات العسكرية في إفريقيا: المفهوم والأسباب والواقع المعاصر

شهدت القارة الإفريقية منذ مرحلة الاستقلال السياسي في خمسينيات وستينيات القرن العشرين حالة من عدم الاستقرار السياسي ارتبطت بصورة كبيرة بتكرار الانقلابات العسكرية وتدخل المؤسسة العسكرية في الحكم. فعلى الرغم من تبني العديد من الدول الإفريقية أنظمة دستورية وانتخابية حديثة، إلا أن ضعف بناء الدولة الوطنية وهشاشة المؤسسات السياسية حالا دون ترسيخ الديمقراطية بصورة مستقرة، الأمر الذي جعل الجيوش الإفريقية فاعلًا سياسيًا رئيسًا في كثير من الدول. وقد أدت الانقلابات العسكرية المتكررة إلى إضعاف التجارب الديمقراطية وتعطيل عمليات التنمية السياسية والاقتصادية، فضلًا عن تكريس أنماط الحكم السلطوي وعدم الاستقرار الأمني[1].

ومع بداية العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين شهدت إفريقيا موجة جديدة من الانقلابات العسكرية، لا سيما في منطقة الساحل وغرب إفريقيا، حيث تصاعدت الأزمات الأمنية والاقتصادية بصورة كبيرة، بالتزامن مع تراجع ثقة الشعوب بالحكومات المدنية. وقد أعادت هذه التطورات الجدل حول طبيعة العلاقة بين الجيش والسياسة في إفريقيا، ومدى قدرة الأنظمة الديمقراطية الإفريقية على الصمود أمام الأزمات الداخلية والتدخلات الخارجية[2].

المطلب الأول

مفهوم الانقلابات العسكرية والديمقراطية

تُعد دراسة مفهوم الانقلابات العسكرية والديمقراطية من المسائل الأساسية لفهم طبيعة التحولات السياسية التي شهدتها القارة الإفريقية، إذ ترتبط الانقلابات العسكرية بصورة مباشرة بأزمة بناء الدولة وضعف المؤسسات السياسية في عدد من الدول الإفريقية. كما أن فهم العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمسار الديمقراطي يسهم في تفسير أسباب تكرار التدخل العسكري في الحكم وانعكاساته على الاستقرار السياسي والتحول الديمقراطي في القارة.

أولًا/ تعريف الانقلاب العسكري:

يُعد الانقلاب العسكري أحد أبرز مظاهر التغيير السياسي غير الدستوري، ويقصد به قيام مجموعة من الضباط أو القوات المسلحة بالاستيلاء على السلطة السياسية بالقوة أو التهديد باستخدامها، مع تعطيل الدستور وإقصاء

السلطة الحاكمة. وغالبًا ما تُنفذ الانقلابات العسكرية بصورة مفاجئة وسريعة بهدف السيطرة على مؤسسات الدولة الحيوية، مثل القصر الرئاسي ووسائل الإعلام والمؤسسات الأمنية والعسكرية[3].

ويشير صموئيل هنتنغتون إلى أن تدخل المؤسسة العسكرية في السياسة يرتبط غالبًا بضعف المؤسسات المدنية وعدم قدرتها على إدارة الأزمات السياسية والاجتماعية، مما يدفع الجيوش إلى التدخل بوصفها أكثر المؤسسات تنظيمًا داخل الدولة[4].

كما أن الانقلابات العسكرية في الدول الإفريقية لا يمكن تفسيرها بوصفها انعكاسًا لأزمة الشرعية السياسية فقط، بل ترتبط بمجموعة متداخلة من العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية. فإلى جانب ضعف شرعية بعض الأنظمة السياسية وفشل بعض النخب المدنية في تحقيق التنمية والاستقرار، تعاني العديد من الدول الإفريقية من هشاشة البنية الاقتصادية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، فضلًا عن انتشار الفساد وضعف مؤسسات الدولة، كما أسهمت التدخلات الخارجية والتنافس الدولي على الموارد الطبيعية والمواقع الاستراتيجية في تعميق الأزمات الداخلية وزيادة حالة عدم الاستقرار السياسي. وإلى جانب ذلك، لعبت الانقسامات الإثنية والقبلية، وضعف المؤسسات الأمنية، وتصاعد نشاط الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية، دورًا مهمًا في إضعاف سلطة الدولة المركزية وتهيئة الظروف لتكرار التدخل العسكري في الحكم[5].

وقد ارتبطت هذه الأوضاع أيضًا بطبيعة بناء الدولة بعد الاستقلال، حيث ورثت العديد من الدول الإفريقية مؤسسات سياسية هشة وحدودًا مصطنعة خلّفها الاستعمار، الأمر الذي أسهم في استمرار الصراعات الداخلية وعدم الاستقرار السياسي[6].

ثانيًا/ خصائص الانقلابات العسكرية:

تتميز الانقلابات العسكرية بعدد من الخصائص التي تجعلها تختلف عن غيرها من أشكال التغيير السياسي، ومن أبرز هذه الخصائص:

الاعتماد على القوة العسكرية: تعتمد الانقلابات على استعمال القوة المسلحة أو التهديد بها من أجل فرض السيطرة على الحكم وإجبار السلطة القائمة على التنحي[7].

التغيير غير الدستوري للسلطة: تتم الانقلابات خارج الإطار القانوني، مما يؤدي إلى تعطيل الدستور وحل البرلمان أو تجميد عمل المؤسسات السياسية.

السرعة والمفاجأة: غالبًا ما تُنفذ الانقلابات في فترات زمنية قصيرة وبصورة مفاجئة لمنع أي مقاومة محتملة من الحكومة أو القوى السياسية.

سيطرة المؤسسة العسكرية على القرار السياسي: ينتج عن الانقلاب عادة انتقال السلطة إلى مجلس عسكري أو قيادة عسكرية تدير الدولة بصورة مباشرة.

توظيف الخطاب الإصلاحي: تحاول القيادات العسكرية تبرير تدخلها بالحديث عن مكافحة الفساد أو استعادة الأمن أو حماية وحدة الدولة من أجل كسب التأييد الشعبي[8].

ويرى صامويل فاينر أن الجيوش في الدول النامية غالبًا ما تتجاوز دورها المهني بسبب ضعف المؤسسات السياسية المدنية، مما يجعلها أكثر قابلية للتدخل في الحكم[9].

ثالثًا/ مفهوم الديمقراطية والمسار الديمقراطي:

تُعد الديمقراطية من أكثر المفاهيم السياسية ارتباطًا بفكرة المشاركة الشعبية والشرعية السياسية، إذ تقوم على منح الشعب حق اختيار الحكام ومحاسبتهم من خلال انتخابات دورية حرة ونزيهة، في إطار احترام الدستور وسيادة القانون والفصل بين السلطات[10].

أما المسار الديمقراطي فيعبر عن العملية التدريجية التي تسعى من خلالها الدول إلى بناء نظام سياسي ديمقراطي مستقر، عبر تطوير المؤسسات السياسية وتعزيز الثقافة الديمقراطية وترسيخ مبدأ التداول السلمي للسلطة. ويرى فرانسيس فوكوياما أن نجاح التحول الديمقراطي يعتمد بصورة كبيرة على قوة مؤسسات الدولة وقدرتها على فرض القانون وتحقيق العدالة السياسية والاجتماعية[11].

وفي السياق العربي يشير محمد عابد الجابري إلى أن الديمقراطية لا تقتصر على إجراء الانتخابات، بل تشمل بناء ثقافة سياسية قائمة على المشاركة والتعددية واحترام الحريات العامة[12].

وقد واجهت الديمقراطية في إفريقيا تحديات متعددة، تمثلت في ضعف الأحزاب السياسية وانتشار الفساد والصراعات المسلحة والتدخلات الخارجية، مما جعل بعض الأنظمة الديمقراطية عاجزة عن تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية[13].

المطلب الثاني

أسباب الانقلابات العسكرية في إفريقيا

ترتبط الانقلابات العسكرية في إفريقيا بجملة من العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية التي ساهمت في إضعاف شرعية الأنظمة السياسية وخلق بيئة تسمح بتدخل المؤسسة العسكرية في الحكم.

أولًا/ ضعف المؤسسات السياسية:

يُعد ضعف المؤسسات السياسية أحد العوامل المهمة التي تسهم في زيادة احتمالات الانقلابات العسكرية في إفريقيا، إذ تعاني العديد من الدول الإفريقية من هشاشة البنية المؤسسية وضعف استقلالية السلطات التشريعية والقضائية، فضلًا عن محدودية فاعلية آليات الرقابة والمساءلة السياسية. ويؤدي هذا الضعف المؤسسي إلى تقليص قدرة الدولة على إدارة الأزمات السياسية والأمنية بصورة فعالة، الأمر الذي قد يفتح المجال أمام تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، ومن ناحية أخرى، ترتبط بعض الانقلابات العسكرية بتراجع شرعية الأنظمة السياسية نتيجة استمرار بعض القيادات الحاكمة في السلطة لفترات طويلة، أو تعديل الدساتير بما يسمح بتمديد الحكم، فضلًا عن تفشي الفساد وضعف الاستجابة للمطالب الشعبية. إلا أن هشاشة المؤسسات لا تعني بالضرورة غياب الشرعية السياسية بصورة كاملة، كما أن بعض الأنظمة قد تحتفظ بدرجة من الشرعية رغم ضعف مؤسساتها، وهو ما يعكس الطبيعة المركبة للعلاقة بين الشرعية السياسية والبناء المؤسسي في الدول الإفريقية[14].

إن ضعف التمثيل السياسي وغياب التوازن بين السلطات يؤديان إلى زيادة احتمالات عدم الاستقرار السياسي والانقلابات العسكرية في الدول النامية.

ثانيًا/ الفساد والأزمات الاقتصادية:

تعاني دول إفريقية عديدة من أزمات اقتصادية مزمنة تتمثل في الفقر والبطالة وضعف التنمية وارتفاع معدلات التضخم، فضلا عن انتشار الفساد المالي والإداري داخل مؤسسات الدولة. وقد أدى ذلك إلى اتساع الفجوة بين الحكومات والشعوب، وخلق حالة من السخط الشعبي تجاه الأنظمة الحاكمة[15].

ويرى بول كولير أن الأزمات الاقتصادية المزمنة في الدول الإفريقية تشكل بيئة خصبة لعدم الاستقرار السياسي وتزايد احتمالات الانقلابات والصراعات الداخلية[16].

ثالثًا/ الصراعات الداخلية والإرهاب:

شهدت منطقة الساحل الإفريقي تصاعدًا ملحوظًا في نشاط الجماعات الإرهابية والتنظيمات المسلحة، الأمر الذي أدى إلى تدهور الأوضاع الأمنية في عدد من الدول الإفريقية. وقد ساهم عجز الحكومات المدنية عن مواجهة هذه التهديدات في تراجع ثقة المواطنين بها، مما منح الجيوش مبررًا للتدخل بحجة استعادة الأمن والاستقرار[17].

كما أن النزاعات الإثنية والقبلية والحروب الأهلية أسهمت في إضعاف سلطة الدولة المركزية وتهيئة الظروف لوقوع الانقلابات العسكرية[18].

رابعًا/ التدخلات الخارجية:

تمثل التدخلات الخارجية عاملًا مؤثرًا في الأوضاع السياسية الإفريقية، بسبب التنافس الدولي على النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري داخل القارة. وقد أدى هذا التنافس إلى دعم بعض الأنظمة أو الجماعات العسكرية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مما ساهم في تعقيد الأزمات السياسية وزيادة حالة عدم الاستقرار، كما أن الصراعات الدولية على الموارد الطبيعية والمواقع الاستراتيجية في إفريقيا أسهمت في تعميق الأزمات السياسية والأمنية داخل القارة[19].

المطلب الثالث

واقع الانقلابات العسكرية في إفريقيا بعد 2020

شهدت إفريقيا بعد عام 2020 موجة جديدة من الانقلابات العسكرية، لا سيما في منطقة الساحل وغرب إفريقيا، الأمر الذي أثار مخاوف إقليمية ودولية بشأن مستقبل الديمقراطية في القارة.

أولًا/ انقلاب مالي:

شهدت مالي انقلابًا عسكريًا عام 2020 أطاح بالرئيس إبراهيم بوبكر كيتا بعد احتجاجات شعبية واسعة بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية. ثم شهدت البلاد انقلابًا ثانيًا عام 2021 عزز من سيطرة الجيش على الحكم[20].

وقد أدى الانقلاب إلى توتر العلاقات بين مالي والمنظمات الدولية، فضلًا عن تراجع المسار الديمقراطي وفرض عقوبات إقليمية على البلاد.

ثانيًا/ انقلاب بوركينا فاسو:

شهدت بوركينا فاسو انقلابًا عسكريًا عام 2022 نتيجة تصاعد الهجمات الإرهابية وتدهور الوضع الأمني، حيث أعلن الجيش عزله للرئيس روش مارك كابوري متهمًا الحكومة بالفشل في مواجهة الجماعات المسلحة[21].

وقد أدى الانقلاب إلى زيادة حالة عدم الاستقرار السياسي رغم تعهدات المجلس العسكري بإعادة الحكم المدني.

ثالثًا/ انقلاب النيجر:

في عام 2023 شهدت النيجر انقلابًا عسكريًا أطاح بالرئيس محمد بازوم، الأمر الذي أثار ردود فعل دولية وإقليمية واسعة، لا سيما من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس)، التي رفضت التغيير غير الدستوري للسلطة[22].

كما أدى الانقلاب إلى تعميق الأزمة السياسية في البلاد وزيادة المخاوف بشأن مستقبل الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي.

رابعًا/ انقلاب الغابون:

شهدت الغابون انقلابًا عسكريًا عام 2023 عقب الإعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية، إذ أعلن الجيش إلغاء النتائج وحل مؤسسات الدولة بحجة وجود تجاوزات انتخابية وأزمة سياسية داخلية[23].

وقد عكس انقلاب الغابون استمرار هشاشة بعض الأنظمة السياسية الإفريقية وضعف الثقة بالمؤسسات الانتخابية والدستورية.

المبحث الثاني

تأثير الانقلابات العسكرية على المسار الديمقراطي

أدت الانقلابات العسكرية التي شهدتها القارة الإفريقية بعد عام 2020 إلى إحداث تحولات عميقة في مسار الأنظمة السياسية الإفريقية، إذ لم تقتصر آثارها على تغيير الحكومات أو انتقال السلطة فحسب، بل امتدت لتشمل بنية الدولة والمؤسسات الديمقراطية والاستقرار الاقتصادي والأمني والاجتماعي. وقد أسهمت هذه الانقلابات في إضعاف التجارب الديمقراطية التي سعت بعض الدول الإفريقية إلى ترسيخها منذ تسعينيات القرن العشرين، كما أعادت المؤسسة العسكرية إلى مركز الحياة السياسية بعد سنوات من محاولات تعزيز الحكم المدني والتداول السلمي للسلطة.

كما أن موجة الانقلابات الأخيرة في إفريقيا تعكس أزمة بنيوية في الدولة الإفريقية الحديثة، ترتبط بضعف المؤسسات السياسية وانتشار الفساد وتفاقم الأزمات الاقتصادية والأمنية، فضلًا عن تراجع الثقة الشعبية بالحكومات المدنية. كما أن تكرار الانقلابات في منطقة الساحل وغرب إفريقيا أدى إلى بروز مخاوف إقليمية ودولية من تراجع الديمقراطية وعودة الحكم العسكري إلى الواجهة السياسية[24].

المطلب الأول

التأثيرات السياسية

تُعد التأثيرات السياسية من أبرز النتائج المترتبة على الانقلابات العسكرية، إذ تؤثر بصورة مباشرة على طبيعة النظام السياسي والمؤسسات الدستورية ومسار التحول الديمقراطي. وغالبًا ما تؤدي الانقلابات العسكرية إلى إعادة تشكيل السلطة السياسية وإضعاف المؤسسات المدنية، الأمر الذي ينعكس سلبًا على الاستقرار السياسي والحريات العامة وشرعية الأنظمة الحاكمة.

أولًا/ تعطيل الدساتير والمؤسسات المنتخبة:

تُعد الانقلابات العسكرية من أبرز التهديدات التي تواجه الأنظمة الديمقراطية، لأنها تؤدي بصورة مباشرة إلى تعطيل الدساتير وحل المؤسسات المنتخبة وتجميد العمل بالقوانين المنظمة للحياة السياسية. وغالبًا ما تقوم المجالس العسكرية بعد استيلائها على السلطة بحل البرلمان أو تعليق عمله، وإلغاء بعض المواد الدستورية، وتشكيل سلطات انتقالية تخضع لهيمنة المؤسسة العسكرية.

وقد شهدت دول مثل مالي والنيجر وبوركينا فاسو بعد الانقلابات العسكرية تعطيلًا واضحًا للمؤسسات الدستورية وتأجيلًا للانتخابات، الأمر الذي أدى إلى تراجع مسار التحول الديمقراطي وإضعاف مبدأ التداول السلمي للسلطة[25].

كما تؤدي هذه الانقلابات إلى تركيز السلطة بيد القيادات العسكرية، مما يضعف مبدأ الفصل بين السلطات ويحد من قدرة المؤسسات المدنية على ممارسة دورها الرقابي والتشريعي. ويرى صموئيل هنتنغتون أن تدخل الجيش في السياسة يمثل انعكاسًا لضعف المؤسسات المدنية وعدم قدرتها على إدارة الأزمات السياسية والاجتماعية بصورة مستقرة[26].

وفي السياق الإفريقي، أدت الانقلابات العسكرية إلى تعطيل مسار بناء الدولة الديمقراطية، إذ أصبحت بعض الأنظمة السياسية تعتمد بصورة متزايدة على القوة العسكرية بدلًا من الشرعية الدستورية والانتخابية، مما أضعف الثقة الشعبية بالمؤسسات السياسية.

ثانيًا/ تراجع الحريات العامة وحقوق الإنسان:

غالبًا ما تؤدي الانقلابات العسكرية إلى فرض قيود واسعة على الحريات العامة وحقوق الإنسان، إذ تسعى الأنظمة العسكرية إلى إحكام السيطرة على المجال السياسي والإعلامي من خلال فرض الرقابة على وسائل الإعلام وتقييد حرية التعبير والتجمع السياسي.

وقد أشارت تقارير دولية إلى تصاعد حالات الاعتقال السياسي والتضييق على الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في بعض الدول الإفريقية التي شهدت انقلابات عسكرية بعد عام 2020 [27].

كما تلجأ بعض الأنظمة العسكرية إلى تبرير هذه الإجراءات بحجة الحفاظ على الأمن القومي أو مواجهة الجماعات المسلحة، إلا أن هذه السياسات تؤدي في كثير من الأحيان إلى تراجع مؤشرات حقوق الإنسان وازدياد الاحتقان السياسي والاجتماعي.

ويرى روبرت دال أن الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق بصورة حقيقية من دون ضمان الحريات السياسية وحرية المشاركة والتعبير، لأن هذه الحقوق تمثل الأساس الذي تستند إليه الشرعية الديمقراطية[28].

وفي العديد من الدول الإفريقية أدى تراجع الحريات العامة بعد الانقلابات إلى اتساع الفجوة بين السلطة والمجتمع، وإضعاف دور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في مراقبة السلطة ومحاسبتها.

ثالثًا/ أزمة الشرعية السياسية:

تخلق الانقلابات العسكرية أزمة شرعية سياسية داخل الدولة، لأن السلطة الناتجة عنها تصل إلى الحكم بوسائل غير دستورية، مما يؤدي إلى انقسام داخلي وخارجي حول شرعية النظام السياسي الجديد.

وعلى الرغم من أن بعض المجالس العسكرية تحاول تبرير استيلائها على السلطة من خلال رفع شعارات مكافحة الفساد أو استعادة الأمن والاستقرار، فإن غياب الانتخابات الحرة والمؤسسات المنتخبة يجعل شرعية هذه الأنظمة موضع جدل مستمر[29].

كما أن استمرار الحكم العسكري لفترات طويلة يؤدي إلى تراجع الثقة الشعبية بالنظام السياسي، ويعزز مناخ عدم الاستقرار والانقسام السياسي. وقد أظهرت بعض الدراسات أن فشل الحكومات المدنية في تحقيق التنمية ومحاربة الفساد ساهم في زيادة تقبل بعض فئات المجتمع للتدخل العسكري، إلا أن هذا القبول غالبًا ما يكون مؤقتًا ويرتبط بحالة الإحباط الشعبي[30].

المطلب الثاني

التأثيرات الاقتصادية والأمنية

لا تقتصر آثار الانقلابات العسكرية على الجانب السياسي فقط، بل تمتد لتشمل الأوضاع الاقتصادية والأمنية في الدول التي تشهد هذه التحولات. فالانقلابات العسكرية غالبًا ما تؤدي إلى اضطراب البيئة الاقتصادية وتراجع الاستثمارات، فضلًا عن تفاقم التحديات الأمنية واستمرار النزاعات المسلحة، لا سيما في الدول التي تعاني أصلًا من هشاشة البنية الأمنية والاقتصادية.

أولًا/ تراجع الاستثمار والتنمية الاقتصادية:

تؤدي الانقلابات العسكرية إلى خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي تؤثر بصورة مباشرة على الاقتصاد الوطني، إذ تتراجع ثقة المستثمرين المحليين والأجانب بالبيئة الاقتصادية، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات الاستثمار وتباطؤ النمو الاقتصادي.

كما أن الانقلابات غالبًا ما تؤدي إلى تعطيل المشاريع التنموية وتراجع المساعدات الدولية، فضلًا عن زيادة معدلات البطالة والفقر نتيجة اضطراب النشاط الاقتصادي. ويرى بول كولير أن الصراعات والانقلابات تمثل من أبرز العوامل التي تعيق التنمية الاقتصادية في الدول الإفريقية، لأنها تؤدي إلى هروب رؤوس الأموال وتراجع الاستقرار الاقتصادي[31].

وقد شهدت بعض الدول الإفريقية التي تعرضت لانقلابات عسكرية بعد عام 2020 تراجعًا ملحوظًا في مؤشرات التنمية والاستثمار نتيجة العقوبات الدولية والاضطرابات السياسية والأمنية[32].

ثانيًا/ العقوبات الدولية والإقليمية:

غالبًا ما تواجه الأنظمة العسكرية التي تصل إلى الحكم عبر الانقلابات عقوبات من قبل المنظمات الإقليمية والدولية، مثل الاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس). وتشمل هذه العقوبات تعليق العضوية أو فرض قيود اقتصادية ودبلوماسية بهدف الضغط على المجالس العسكرية لإعادة الحكم المدني.

وقد فرضت "إيكواس" عقوبات على مالي والنيجر بعد الانقلابات العسكرية، تضمنت إغلاق الحدود وتجميد الأصول المالية ووقف بعض أشكال التعاون الاقتصادي[33].

ورغم أن هذه العقوبات تهدف إلى حماية النظام الديمقراطي، فإنها غالبًا ما تؤثر بصورة سلبية على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للسكان، لا سيما في الدول التي تعتمد على التجارة الخارجية والمساعدات الدولية.

كما أن الانقسام الدولي بشأن التعامل مع الأنظمة العسكرية يحد أحيانًا من فاعلية هذه العقوبات، لا سيما في ظل التنافس الدولي على النفوذ داخل القارة الإفريقية.

ثالثًا/ عدم الاستقرار الأمني وتصاعد النزاعات:

أدت الانقلابات العسكرية في بعض الدول الإفريقية إلى تفاقم الأوضاع الأمنية بدلًا من تحسينها، إذ استمرت الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية في توسيع نشاطها، لا سيما في منطقة الساحل الإفريقي.

وقد بررت بعض الجيوش الإفريقية تدخلها في الحكم بفشل الحكومات المدنية في مواجهة الإرهاب وتحقيق الأمن، إلا أن استمرار الهجمات المسلحة بعد الانقلابات كشف عن تعقيد الأزمة الأمنية وصعوبة معالجتها بالحلول العسكرية وحدها[34].

كما أن استمرار النزاعات الداخلية يؤدي إلى استنزاف موارد الدولة وزيادة معدلات العنف والنزوح، الأمر الذي يفاقم الأزمات الإنسانية ويضعف قدرة الحكومات على تحقيق الاستقرار والتنمية، فضلا عن أن غياب الاستقرار السياسي والمؤسسات القوية يجعل الدول الإفريقية أكثر عرضة لانتشار الجماعات المسلحة والتدخلات الخارجية، مما يعمق دائرة الصراع وعدم الاستقرار.

المطلب الثالث

التأثيرات الاجتماعية والإقليمية

أفرزت الانقلابات العسكرية في إفريقيا جملة من التداعيات الاجتماعية والإقليمية التي تجاوزت حدود الدول التي شهدت هذه الانقلابات، لتؤثر على استقرار المنطقة والقارة الإفريقية بصورة عامة. وقد تمثلت هذه التداعيات في تصاعد معدلات الهجرة والنزوح، وتراجع الثقة بالمؤسسات السياسية، فضلًا عن زيادة التوترات الإقليمية والمخاوف من انتقال عدوى الانقلابات إلى دول أخرى.

أولًا/ تزايد الهجرة والنزوح:

أدت الانقلابات العسكرية وما رافقها من اضطرابات سياسية وأمنية إلى زيادة معدلات الهجرة والنزوح الداخلي في عدد من الدول الإفريقية، لا سيما في المناطق التي تشهد نزاعات مسلحة أو تدهورًا اقتصاديًا.

فمع ضعف الاستقرار السياسي وتراجع الخدمات الأساسية، يضطر العديد من السكان إلى مغادرة مناطقهم بحثًا عن الأمن وفرص العمل والحياة الكريمة. وقد ساهمت هذه الأوضاع في زيادة تدفقات الهجرة نحو الدول المجاورة أو نحو أوروبا، مما خلق تحديات إنسانية وأمنية جديدة على المستوى الإقليمي والدولي[35].

كما أن استمرار الأزمات السياسية يؤدي إلى تفاقم معاناة السكان بسبب ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتراجع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية.

ثانيًا/ تراجع الثقة بالمؤسسات السياسية:

أدت الانقلابات العسكرية المتكررة إلى تراجع ثقة المواطنين بالمؤسسات السياسية والديمقراطية، لا سيما في ظل فشل بعض الحكومات المدنية في تحقيق التنمية ومحاربة الفساد وتحسين الأوضاع المعيشية.

وقد أظهرت بعض الدراسات الحديثة تراجع الدعم الشعبي للديمقراطية في عدد من الدول الإفريقية بالتزامن مع تصاعد التأييد لبعض الأنظمة العسكرية بوصفها قادرة على فرض الأمن والاستقرار[36].

فضلا عن أن استمرار هذا التراجع قد يؤدي إلى إضعاف الثقافة الديمقراطية وزيادة القبول الشعبي بالحكم العسكري أو السلطوي، لا سيما بين فئة الشباب الذين يعانون من البطالة وضعف الفرص الاقتصادية.

ثالثًا/ انعكاسات الانقلابات على استقرار القارة الإفريقية:

لم تقتصر آثار الانقلابات العسكرية على الدول التي شهدتها فقط، بل امتدت لتؤثر على استقرار القارة الإفريقية بصورة عامة، لا سيما مع تصاعد المخاوف من انتقال عدوى الانقلابات إلى دول أخرى.

وقد أدى تكرار الانقلابات في منطقة الساحل وغرب إفريقيا إلى زيادة التوترات الإقليمية وإضعاف جهود التكامل والتعاون الإفريقي، فضلًا عن التأثير السلبي على صورة القارة دوليًا وعلى فرص جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق التنمية المستدامة[37].

كما أن استمرار موجة الانقلابات العسكرية يعكس أزمة عميقة في بنية الدولة الوطنية الإفريقية، ويهدد مستقبل الديمقراطية والاستقرار السياسي في القارة.

المبحث الثالث

مستقبل الديمقراطية في إفريقيا وسبل الحد من الانقلابات

أصبحت قضية مستقبل الديمقراطية في القارة الإفريقية من أكثر القضايا السياسية إثارة للنقاش في السنوات الأخيرة، لا سيما بعد تصاعد موجة الانقلابات العسكرية في عدد من دول غرب إفريقيا والساحل الإفريقي بعد عام 2020. فعلى الرغم من أن العديد من الدول الإفريقية شهدت منذ تسعينيات القرن الماضي تحولات سياسية مهمة تمثلت في تبني التعددية الحزبية وتنظيم الانتخابات وتعزيز المشاركة السياسية، إلا أن هذه التحولات واجهت تحديات بنيوية حالت دون ترسيخ أنظمة ديمقراطية مستقرة.

وقد كشفت الانقلابات العسكرية الأخيرة عن وجود أزمات عميقة تتعلق بضعف المؤسسات السياسية وانتشار الفساد وتراجع الثقة الشعبية بالحكومات المدنية، فضلًا عن تفاقم الأزمات الاقتصادية والأمنية. كما أظهرت هذه

التطورات أن عملية التحول الديمقراطي في إفريقيا ما تزال تواجه عقبات كبيرة تجعل بعض الأنظمة السياسية عرضة للتراجع والانهيار أمام تدخل المؤسسة العسكرية.

وفي ضوء ذلك، يتناول هذا المبحث أبرز التحديات التي تواجه الديمقراطية في إفريقيا، فضلا عن مناقشة الآليات الممكنة للحد من الانقلابات العسكرية، ودور المنظمات الإقليمية والدولية في دعم الاستقرار السياسي وتعزيز الحكم الديمقراطي.

المطلب الأول

تحديات التحول الديمقراطي

تواجه عملية التحول الديمقراطي في إفريقيا مجموعة من التحديات السياسية والاجتماعية والمؤسسية التي تعيق بناء أنظمة ديمقراطية مستقرة. وقد أسهمت هذه التحديات في إضعاف الثقة بالمؤسسات السياسية وزيادة احتمالات عدم الاستقرار، الأمر الذي جعل العديد من التجارب الديمقراطية الإفريقية عرضة للأزمات والانقلابات العسكرية.

أولًا/ ضعف الثقافة الديمقراطية:

تُعد الثقافة الديمقراطية من المرتكزات الأساسية لنجاح أي نظام ديمقراطي، لأنها ترتبط بمدى إيمان المجتمع بقيم المشاركة السياسية والتعددية واحترام القانون وحقوق الإنسان. غير أن العديد من الدول الإفريقية ما تزال تعاني من ضعف الثقافة الديمقراطية نتيجة الإرث الاستعماري والصراعات الداخلية وانتشار الأنظمة السلطوية لفترات طويلة، وقد أدى هذا الواقع إلى ضعف المشاركة السياسية وتراجع الثقة بالمؤسسات الديمقراطية، فضلًا عن انتشار الولاءات القبلية والإثنية على حساب الهوية الوطنية، الأمر الذي ينعكس سلبًا على استقرار الأنظمة السياسية[38].

ويرى محمد عابد الجابري أن نجاح الديمقراطية لا يرتبط بالنصوص الدستورية وحدها، بل يتطلب وجود ثقافة سياسية تؤمن بالحوار والتعددية وقبول الآخر[39].

كما أن تراجع ثقة المواطنين بالحكومات المدنية بسبب الفساد وضعف التنمية أدى إلى تصاعد القبول الشعبي بالتدخل العسكري في بعض الحالات، بوصفه وسيلة لإعادة الأمن والاستقرار، وهو ما يمثل تحديًا خطيرًا أمام ترسيخ الديمقراطية في إفريقيا.

ثانيًا/ أزمة تداول السلطة:

تمثل أزمة تداول السلطة أحد أبرز التحديات التي تواجه التحول الديمقراطي في إفريقيا، إذ تسعى بعض القيادات السياسية إلى البقاء في الحكم لفترات طويلة من خلال تعديل الدساتير أو إضعاف المعارضة السياسية.

وقد أدى غياب التداول السلمي للسلطة إلى زيادة التوترات السياسية وتصاعد الاحتجاجات الشعبية، مما وفر بيئة مناسبة لتدخل المؤسسة العسكرية بحجة حماية الدولة أو إعادة الاستقرار السياسي[40].

كما أن ضعف استقلالية المؤسسات الانتخابية وغياب الشفافية في بعض العمليات الانتخابية أدى إلى تراجع ثقة المواطنين بنتائج الانتخابات وبالعملية الديمقراطية بصورة عامة.

ويرى فرانسيس فوكوياما أن بناء نظام سياسي مستقر يتطلب وجود مؤسسات قوية قادرة على ضمان انتقال السلطة بصورة سلمية ومنظمة بعيدًا عن العنف أو التدخل العسكري[41].

ثالثًا/ هشاشة الأنظمة السياسية:

تعاني العديد من الدول الإفريقية من هشاشة الأنظمة السياسية وضعف مؤسسات الدولة، الأمر الذي يجعلها أكثر عرضة للأزمات والانقلابات العسكرية. وتتمثل هذه الهشاشة في ضعف استقلالية القضاء، وتراجع فاعلية البرلمان، وانتشار الفساد الإداري والمالي، فضلًا عن محدودية قدرة الحكومات على تحقيق التنمية وتوفير الخدمات الأساسية.

كما أن استمرار الصراعات الإثنية والقبلية والنزاعات المسلحة يسهم في إضعاف سلطة الدولة المركزية وخلق بيئة غير مستقرة سياسيًا وأمنيًا[42].

وقد أظهرت الانقلابات العسكرية الأخيرة في إفريقيا أن الأنظمة السياسية التي تفتقر إلى الشرعية الشعبية والمؤسسات القوية تكون أكثر عرضة للتدخل العسكري والانهيار السياسي.

المطلب الثاني

آليات الحد من الانقلابات العسكرية

ترتبط ظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا بجملة معقدة من العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، والتي تفاعلت بصورة أسهمت في إضعاف الأنظمة السياسية وتهيئة الظروف لتدخل المؤسسة العسكرية في الحكم. وقد اختلفت تفسيرات الباحثين لهذه الظاهرة بين من يركز على ضعف المؤسسات السياسية، ومن يربطها بالأزمات الاقتصادية والصراعات الداخلية والتدخلات الخارجية، الأمر الذي يجعل دراسة أسباب الانقلابات العسكرية ضرورية لفهم طبيعة الأزمة السياسية في العديد من الدول الإفريقية.

أولًا/ تعزيز المؤسسات الدستورية:

يُعد تعزيز المؤسسات الدستورية من أهم الوسائل التي يمكن من خلالها الحد من الانقلابات العسكرية وترسيخ الاستقرار السياسي في إفريقيا. فوجود مؤسسات قوية ومستقلة يسهم في حماية النظام السياسي وضمان احترام الدستور وسيادة القانون.

ويشمل ذلك تعزيز استقلال القضاء، وتقوية دور البرلمان، وضمان نزاهة الانتخابات، وتفعيل مبدأ الفصل بين السلطات، بما يحد من احتكار السلطة ويعزز ثقة المواطنين بالمؤسسات السياسية[43].

كما أن ترسيخ مبدأ التداول السلمي للسلطة واحترام الدساتير يمثلان عاملين أساسيين في منع الأزمات السياسية التي قد تستغلها المؤسسة العسكرية للتدخل في الحكم.

ثانيًا/إصلاح المؤسسة العسكرية:

يُعد إصلاح المؤسسة العسكرية من المتطلبات الأساسية لبناء نظام ديمقراطي مستقر، إذ ينبغي أن تلتزم القوات المسلحة بدورها المهني في حماية الدولة والدستور دون التدخل في الشؤون السياسية.

ويتطلب ذلك تطوير العقيدة العسكرية على أساس احترام النظام الدستوري، وتعزيز الرقابة المدنية على القوات المسلحة، ومنع تسييس الجيش أو استعماله لتحقيق أهداف سياسية[44].

كما أن تحسين أوضاع العسكريين وتوفير التدريب المهني والرقابة المؤسسية يسهم في تقليل احتمالات تدخل الجيش في الحياة السياسية.

ويرى صامويل فاينر أن الجيوش تتدخل في السياسة غالبًا عندما تكون المؤسسات المدنية ضعيفة وغير قادرة على إدارة الدولة بصورة فعالة، ولذلك فإن إصلاح العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة المدنية يمثل شرطًا مهمًا للاستقرار الديمقراطي[45].

ثالثًا/ دعم المجتمع المدني والإعلام:

يؤدي المجتمع المدني والإعلام دورًا مهمًا في دعم الديمقراطية ومراقبة أداء السلطة السياسية، من خلال تعزيز الوعي السياسي والدفاع عن حقوق الإنسان وكشف الفساد والانتهاكات.

وتسهم منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة الشعبية وترسيخ الثقافة الديمقراطية، كما تساعد وسائل الإعلام الحرة في ضمان الشفافية ومحاسبة الحكومات، مما يقلل من احتمالات الاستبداد أو الانقلابات العسكرية[46].

كما أن وجود إعلام مستقل ومؤسسات مدنية قوية يسهم في بناء رأي عام داعم للديمقراطية ورافض للتغيير غير الدستوري للسلطة.

المطلب الثالث

دور المنظمات الإقليمية والدولية

تلعب المنظمات الإقليمية والدولية دورًا مهمًا في مواجهة الانقلابات العسكرية ودعم الاستقرار السياسي في القارة الإفريقية، من خلال تبني مواقف رافضة للتغييرات غير الدستورية للسلطة، وتقديم الوساطات السياسية وفرض العقوبات على الأنظمة العسكرية. وقد تزايد الاهتمام الدولي بهذه القضية مع تصاعد موجة الانقلابات في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل بعد عام 2020.

أولًا/ دور الاتحاد الإفريقي:

يُعد الاتحاد الإفريقي من أبرز المنظمات الإقليمية المعنية بحماية الاستقرار السياسي والديمقراطية في القارة الإفريقية، إذ تبنى مواقف رافضة للتغييرات غير الدستورية للسلطة والانقلابات العسكرية.

وقد نص الميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم على رفض الانقلابات العسكرية وفرض عقوبات على الأنظمة التي تصل إلى الحكم بوسائل غير دستورية[47].

كما قام الاتحاد الإفريقي بتعليق عضوية بعض الدول التي شهدت انقلابات عسكرية، مثل مالي والنيجر وبوركينا فاسو، في محاولة للضغط على المجالس العسكرية لإعادة الحكم المدني.

إلا أن فاعلية الاتحاد الإفريقي ما تزال تواجه تحديات تتعلق بضعف آليات التنفيذ والانقسام السياسي بين الدول الأعضاء.

ثانيًا/ دور الأمم المتحدة والمنظمات الدولية:

تسهم الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في دعم الاستقرار السياسي والديمقراطية في إفريقيا من خلال تقديم المساعدات الفنية والاقتصادية، ودعم عمليات بناء السلام والإصلاح المؤسسي.

كما تعمل الأمم المتحدة على مراقبة الانتخابات ودعم الحوار السياسي وتعزيز حقوق الإنسان، فضلًا عن المشاركة في جهود الوساطة لحل النزاعات السياسية[48].

وقد أدت بعض المنظمات الدولية دورًا مهمًا في دعم التحول الديمقراطي في إفريقيا، إلا أن تأثيرها يظل مرتبطًا بمدى تعاون الحكومات المحلية واستعدادها لتنفيذ الإصلاحات السياسية.

ثالثًا/ فاعلية العقوبات والوساطات السياسية:

تلجأ المنظمات الإقليمية والدولية إلى فرض العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية على الأنظمة العسكرية بهدف الضغط عليها لإعادة الحكم المدني واحترام النظام الدستوري.

وقد استعملت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) العقوبات والوساطات السياسية في التعامل مع الانقلابات العسكرية في مالي والنيجر، إلا أن نتائج هذه الإجراءات كانت متفاوتة[49].

ففي بعض الحالات أسهمت العقوبات في دفع الأنظمة العسكرية نحو التفاوض، بينما أدت في حالات أخرى إلى زيادة التوترات السياسية والاقتصادية دون تحقيق انتقال ديمقراطي فعلي.

ويرى بعض الباحثين أن نجاح العقوبات والوساطات السياسية يعتمد على وجود موقف دولي موحد، فضلا عن دعم داخلي للإصلاح السياسي والديمقراطي.

الخاتمة

تناولت الدراسة موضوع تأثير الانقلابات العسكرية على المسار الديمقراطي في القارة الإفريقية بعد عام 2020، من خلال تحليل طبيعة الانقلابات العسكرية وأسبابها، وبيان انعكاساتها السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، فضلًا عن بحث مستقبل الديمقراطية في إفريقيا وسبل الحد من التغييرات غير الدستورية للسلطة.

وقد أظهرت النتائج أن القارة الإفريقية ما تزال تواجه تحديات كبيرة في بناء أنظمة ديمقراطية مستقرة، نتيجة هشاشة المؤسسات السياسية، وضعف التنمية الاقتصادية، وتفاقم الأزمات الأمنية، فضلًا عن استمرار الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في عدد من الدول الإفريقية.

كما تبين أن موجة الانقلابات العسكرية التي شهدتها دول مثل مالي وبوركينا فاسو والنيجر والغابون بعد عام 2020 لم تكن أحداثًا معزولة، بل جاءت نتيجة تراكمات سياسية واقتصادية وأمنية طويلة الأمد، أسهمت في تراجع ثقة الشعوب بالحكومات المدنية، وخلقت بيئة مناسبة لتدخل الجيوش في الحكم تحت ذرائع استعادة الأمن أو مكافحة الفساد أو حماية الدولة.

وأوضحت النتائج أن هذه الانقلابات أدت إلى آثار سلبية متعددة على المسار الديمقراطي، تمثلت في تعطيل الدساتير والمؤسسات المنتخبة، وتراجع الحريات العامة وحقوق الإنسان، فضلًا عن إضعاف مبدأ التداول السلمي للسلطة. كما أسهمت في زيادة حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والأمني، وتراجع الاستثمار والتنمية، وتصاعد

النزاعات المسلحة والهجرة والنزوح الداخلي، الأمر الذي انعكس بصورة سلبية على استقرار القارة الإفريقية ومستقبل التحول الديمقراطي فيها.

وفي المقابل، أظهرت النتائج أن مستقبل الديمقراطية في إفريقيا لا يزال ممكنًا رغم التحديات، شريطة العمل على إصلاح المؤسسات السياسية وتعزيز سيادة القانون وترسيخ الثقافة الديمقراطية، إلى جانب تطوير العلاقة بين السلطة المدنية والمؤسسة العسكرية على أساس احترام النظام الدستوري وعدم التدخل في الشؤون السياسية.

اولاِ / الاستنتاجات :

1. أظهرت الدراسة وجود ارتباط وثيق بين ضعف المؤسسات السياسية وهشاشة البناء المؤسسي من جهة، وتصاعد ظاهرة الانقلابات العسكرية في عدد من الدول الإفريقية من جهة أخرى، ولا سيما في دول غرب إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي.
2. بينت الدراسة أن الأزمات الاقتصادية، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وانتشار الفساد، وتراجع مستويات التنمية، أسهمت بصورة كبيرة في زيادة حالة السخط الشعبي تجاه الحكومات المدنية، الأمر الذي أضعف شرعيتها السياسية وخلق بيئة مناسبة لتدخل المؤسسة العسكرية في الحكم.
3. كشفت الدراسة أن تصاعد التهديدات الأمنية وانتشار الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي شكّل أحد أبرز المبررات التي استندت إليها الجيوش الإفريقية في تنفيذ الانقلابات العسكرية والتدخل في الحياة السياسية.
4. أوضحت الدراسة أن الانقلابات العسكرية أدت إلى تعطيل الدساتير والمؤسسات المنتخبة، وإضعاف المسار الديمقراطي، وتراجع الحريات العامة وحقوق الإنسان، فضلًا عن تقويض مبدأ التداول السلمي للسلطة.
5. توصلت الدراسة إلى أن ظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا لا تمثل مجرد أحداث سياسية عابرة، بل تعكس أزمة بنيوية مرتبطة بطبيعة الدولة الوطنية الإفريقية، وضعف قدرتها على تحقيق التوازن بين الشرعية السياسية والاستقرار الأمني والتنمية الاقتصادية.
6. أظهرت الدراسة أن تكرار الانقلابات العسكرية أدى إلى تراجع الثقة الشعبية بالديمقراطية والمؤسسات السياسية في بعض الدول الإفريقية، وتصاعد القبول الشعبي بالحكم العسكري لدى بعض الفئات الاجتماعية نتيجة الإحباط من أداء الحكومات المدنية.
7. بينت الدراسة أن هشاشة الثقافة الديمقراطية، وأزمة تداول السلطة، وضعف استقلالية المؤسسات الدستورية، تُعد من أبرز العقبات التي تواجه عملية التحول الديمقراطي في إفريقيا، وتجعل الأنظمة السياسية أكثر عرضة للتراجع والانهيار خلال الأزمات.
8. كشفت الدراسة أن العقوبات الإقليمية والدولية المفروضة على الأنظمة العسكرية لم تحقق دائمًا نتائج فعالة في إعادة الحكم المدني، بسبب تعقيد الأوضاع السياسية والأمنية، والانقسامات الدولية، فضلًا عن محدودية آليات التنفيذ لدى بعض المنظمات الإقليمية.

9. أوضحت الدراسة أن استمرار تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية يمثل تهديدًا مباشرًا للاستقرار السياسي ومستقبل الديمقراطية في القارة الإفريقية، ويؤدي إلى إضعاف مؤسسات الدولة وتعميق الانقسامات الداخلية.
10. خلصت الدراسة إلى أن نجاح التجارب الديمقراطية في إفريقيا يرتبط بقدرة الدول على بناء مؤسسات سياسية ودستورية قوية، وتعزيز سيادة القانون، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب إصلاح العلاقة بين السلطة المدنية والمؤسسة العسكرية.

ثانياً / المقترحات :

1. ضرورة العمل على تعزيز المؤسسات الدستورية والسياسية في الدول الإفريقية، بما يضمن ترسيخ مبدأ التداول السلمي للسلطة، وتفعيل مبدأ الفصل بين السلطات، وتعزيز استقلالية القضاء والمؤسسات الرقابية، بما يسهم في الحد من احتمالات التدخل العسكري في الحياة السياسية.
2. إصلاح العلاقة بين السلطة المدنية والمؤسسة العسكرية من خلال ترسيخ مبدأ حياد القوات المسلحة وعدم تسييسها، وتعزيز الرقابة المدنية والدستورية على المؤسسة العسكرية، بما يضمن التزامها بمهامها الأمنية والدفاعية بعيدًا عن الصراعات السياسية.
3. تبني استراتيجيات تنموية واقتصادية شاملة تهدف إلى الحد من الفقر والبطالة والتفاوت الاجتماعي، ومعالجة الأزمات الاقتصادية التي تسهم في زيادة حالة السخط الشعبي وإضعاف شرعية الحكومات المدنية.
4. تعزيز جهود مكافحة الفساد وتحسين مستوى الحوكمة والإدارة العامة، بما يسهم في استعادة ثقة المواطنين بالمؤسسات السياسية والديمقراطية، وتقليل المبررات التي تستغلها بعض الجيوش للتدخل في الحكم.
5. دعم الثقافة الديمقراطية ونشر قيم المشاركة السياسية وحقوق الإنسان وسيادة القانون من خلال تطوير المناهج التعليمية، وتعزيز دور الجامعات والمؤسسات الثقافية والإعلامية في ترسيخ الوعي الديمقراطي داخل المجتمعات الإفريقية.
6. دعم استقلال وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني وتمكينها من ممارسة دورها الرقابي والتوعوي، بوصفها من الأدوات الأساسية لحماية الديمقراطية وتعزيز الشفافية ومساءلة السلطة السياسية.
7. تعزيز قدرات الدول الإفريقية في مواجهة التهديدات الأمنية والجماعات المسلحة، من خلال بناء مؤسسات أمنية ومهنية قادرة على حفظ الاستقرار دون المساس بالمسار الديمقراطي أو تبرير التدخل العسكري في الحكم.
8. تفعيل دور الاتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية الإفريقية في الوقاية من الانقلابات العسكرية، من خلال تطوير آليات الإنذار المبكر والوساطات السياسية وتعزيز الالتزام بالمواثيق الإفريقية الرافضة للتغييرات غير الدستورية للسلطة.
9. ضرورة تعزيز التعاون الدولي لدعم الاستقرار والتنمية في القارة الإفريقية، مع احترام سيادة الدول الإفريقية وعدم توظيف الأزمات السياسية لتحقيق مصالح أو تنافسات دولية تؤدي إلى تعميق حالة عدم الاستقرار.

10.تشجيع الحوار الوطني والمصالحة السياسية في الدول التي شهدت انقلابات عسكرية، والعمل على توفير بيئة سياسية تسمح بانتقال سلمي ومستقر نحو الحكم المدني الديمقراطي، بما يعزز الاستقرار السياسي ويحافظ على وحدة الدولة والمجتمع.

- الهوامش :

(1) McGowan, Patrick J. "African Military Coups d'État, 1956–2001: Frequency, Trends and Distribution." The Journal of Modern African Studies 41, no. 3 (2003), p 341.
(2) Powell, Jonathan, and Clayton Thyne. "Global Instances of Coups from 1950 to 2010: A New Dataset." Journal of Peace Research 48, no. 2 (2011), p 251.
(3) Luttwak, Edward. Coup d'État: A Practical Handbook. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2016, P 12.
(4) Huntington, Samuel P. Political Order in Changing Societies. New Haven: Yale University Press, 1968, P 194.
(5) الرمحي، مرعي علي. النظم السياسية في إفريقيا. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2025. ص 133.
(6) Clapham, Christopher. Africa and the International System. Cambridge: Cambridge University Press, 1996. p 221.
(7) Finer, Samuel E. The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics. Boulder: Westview Press, 1988, p 24.
(8) Decalo, Samuel. Coups and Army Rule in Africa. New Haven: Yale University Press, 1990. p 17.
(9) Finer, Samuel E. op cit, , p 86.
(10) Dahl, Robert A. On Democracy. New Haven: Yale University Press, 1998, p 37.
(11) Fukuyama, Francis. Political Order and Political Decay. New York: Farrar, Straus and Giroux, 2014, p 58.
(12) الجابري، محمد عابد. الديمقراطية وحقوق الإنسان. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000. ص 55.
(13) Ake, Claude. Democracy and Development in Africa. Washington, DC: Brookings Institution Press, 1996, p 132.
(14) Fukuyama, Francis. Op cit, 2014, p 74.
(15) Collier, Paul. The Bottom Billion: Why the Poorest Countries Are Failing and What Can Be Done About It. Oxford: Oxford University Press, 2007, p 98.
(16) Collier, Paul. Op cit, p 102.
(17) Thurston, A. Jihadists of North Africa and the Sahel. Cambridge University Press, 2020, p 143.
(18) Ake, Claude. Op cit, p 132.
(19) Clapham, Christopher. Op cit, p 221.
(20) International Crisis Group. Mali: Enabling Dialogue with the Military. Africa Report No. 300. Brussels: International Crisis Group, 2021 p 5.
(21) BBC News. "Burkina Faso Coup: Soldiers Announce Overthrow of President." BBC News, January 25, 2022. On: https://www.bbc.com/news/articles/c5ygxzpkvzno
(22) Al Jazeera Centre for Studies. Niger and the "Ukraine of the Sahel". Doha: Al Jazeera Centre for Studies, 2023. On: https://studies.aljazeera.net/en/analyses/niger-%E2%80%9Cukraine-sahel%E2%80%9D .
(23) Reuters. "Gabon Officers Declare Military Coup, President Ali Bongo Detained." Reuters, August 30, 2023. On: https://www.reuters.com/world/africa/gabonese-military-officers-announce-they-have-seized-power-2023-08-30/
(24) Cheeseman, Nic. Democracy in Africa. Cambridge: Cambridge University Press, 2015, p 74.

([25]) International IDEA. The Global State of Democracy Report 2023: The New Checks and Balances. Stockholm: International IDEA Publishing, 2023, p 41.
([26]) Huntington, Samuel P. op cit, P 194.
([27]) United Nations Development Programme (UNDP). Soldiers and Citizens: Military Coups and the Future of Democracy in Africa. New York: UNDP Publications, 2023, p 58.
([28]) Dahl, Robert A. op cit, p 52.
([29]) African Union. Report on Unconstitutional Changes of Government in Africa. Addis Ababa: African Union Commission, 2023, p 17.
([30]) van de Walle, Nicolas. African Economies and the Politics of Permanent Crisis, 1979–1999. Cambridge: Cambridge University Press, 2001, p 14.
([31]) Collier, Paul. Op cit, p 102.
([32]) World Bank. (2023). Africa's Pulse: An Analysis of Issues Shaping Africa's Economic Future (Vol. 28). World Bank Publications, p 63.
([33]) Economic Community of West African States (ECOWAS). ECOWAS Response to the Coup in Niger. Abuja: ECOWAS Commission, 2023, p 9.
([34]) Thurston, A.op cit, p 143.
([35]) United Nations Development Programme (UNDP), p 74.
([36]) Afrobarometer. Public Attitudes toward Democracy in Africa. Dispatch No. 812. Accra: Afrobarometer, 2024, p 12.
([37]) Cheeseman, Nic. Op cit, p 103.
([38]) Ake, Claude. Op cit, p 129.
([39]) الجابري، محمد عابد. المصدر السابق00. ص 61.
([40]) Cheeseman, Nic. Op cit, p 88.
([41]) Fukuyama, Francis. Op cit, 2014, p 74.
([42]) Clapham, Christopher. Op cit, p 223.
([43]) International IDEA. Op cit, p 54.
([44]) Finer, Samuel E. op cit, p 91.
([45]) ibid, p 102.
([46]) Diamond, Larry. Developing Democracy: Toward Consolidation. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1999, p 233.
([47]) African Union. Op cit, p 17.
([48]) United Nations Development Programme (UNDP), p /1.
([49]) Economic Community of West African States (ECOWAS). Op cit, p 11.

المصادر والمراجع

أولًا/ الكتب العربية:

1. الجابري، محمد عابد. الديمقراطية وحقوق الإنسان. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
2. الرمحي، مرعي علي. النظم السياسية في إفريقيا. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2025.

ثانياً/ الكتب الإنجليزية:

1. Afrobarometer. Public Attitudes toward Democracy in Africa. Dispatch No. 812. Accra: Afrobarometer, 2024.

2. Al-Jabri, Mohammed Abed. Democracy and Human Rights. Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2000.
3. Al-Ramahi, Marai Ali. Political Systems in Africa. Cairo: Dar Al-Fajr for Publishing and Distribution, 2025.
4. Ake, Claude. Democracy and Development in Africa. Washington, DC: Brookings Institution Press, 1996.
5. Clapham, Christopher. Africa and the International System. Cambridge: Cambridge University Press, 1996.
6. Collier, Paul. The Bottom Billion: Why the Poorest Countries Are Failing and What Can Be Done About It. Oxford: Oxford University Press, 2007.
7. Dahl, Robert A. On Democracy. New Haven: Yale University Press, 1998.
8. Decalo, Samuel. Coups and Army Rule in Africa. New Haven: Yale University Press, 1990.
9. Diamond, Larry. Developing Democracy: Toward Consolidation. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1999.
10. Finer, Samuel E. The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics. Boulder: Westview Press, 1988.
11. Fukuyama, Francis. Political Order and Political Decay. New York: Farrar, Straus and Giroux, 2014.
12. Huntington, Samuel P. Political Order in Changing Societies. New Haven: Yale University Press, 1968.
13. International IDEA. The Global State of Democracy Report 2023: The New Checks and Balances. Stockholm: International IDEA Publishing, 2023.
14. Luttwak, Edward. Coup d'État: A Practical Handbook. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2016.
15. Cheeseman, Nic. Democracy in Africa. Cambridge: Cambridge University Press, 2015.
16. McGowan, Patrick J. “African Military Coups d’État, 1956–2001: Frequency, Trends and Distribution.” The Journal of Modern African Studies 41, no. 3 (2003): 339–370.

17. Okumu, W. “Democratic Backsliding and Military Interventions in West Africa.” African Security Review 33, no. 2 (2024): 115–131.
18. van de Walle, Nicolas. African Economies and the Politics of Permanent Crisis, 1979–1999. Cambridge: Cambridge University Press, 2001.
19. Powell, Jonathan, and Clayton Thyne. “Global Instances of Coups from 1950 to 2010: A New Dataset.” Journal of Peace Research 48, no. 2 (2011): 249–259.
20. Thurston, A. Jihadists of North Africa and the Sahel. Cambridge University Press, 2020.
21. World Bank. (2023). Africa’s Pulse: An Analysis of Issues Shaping Africa’s Economic Future (Vol. 28). World Bank Publications.

ثالثا/ البحوث الأجنبية:

1. African Union. Report on Unconstitutional Changes of Government in Africa. Addis Ababa: African Union Commission, 2023.
2. Al Jazeera Centre for Studies. Niger and the “Ukraine of the Sahel”. Doha: Al Jazeera Centre for Studies, 2023. On: https://studies.aljazeera.net/en/analyses/niger-%E2%80%9Cukraine-sahel%E2%80%9D
3. BBC News. “Burkina Faso Coup: Soldiers Announce Overthrow of President.” BBC News, January 25, 2022. On: https://www.bbc.com/news/articles/c5ygxzpkvzno
4. Economic Community of West African States (ECOWAS). ECOWAS Response to the Coup in Niger. Abuja: ECOWAS Commission, 2023.
5. International Crisis Group. Mali: Enabling Dialogue with the Military. Africa Report No. 300. Brussels: International Crisis Group, 2021.
6. Reuters. “Gabon Officers Declare Military Coup, President Ali Bongo Detained.” Reuters, August 30, 2023. On: https://www.reuters.com/world/africa/gabonese-military-officers-announce-they-have-seized-power-2023-08-30/
7. United Nations Development Programme (UNDP). Soldiers and Citizens: Military Coups and the Future of Democracy in Africa. New York: UNDP Publications, 2023.

Sources and References

First/ Arabic Books:

1. Al-Jabiri, Muhammad Abed. Democracy and Human Rights. Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2000.
2. Al-Ramahi, Mar'i Ali. Political Systems in Africa. Cairo: Dar Al-Fajr for Publishing and Distribution, 2025.

Second/ English Books:

1. Afrobarometer. Public Attitudes toward Democracy in Africa. Dispatch No. 812. Accra: Afrobarometer, 2024.
2. Al-Jabri, Mohammed Abed. Democracy and Human Rights. Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2000.
3. Al-Ramahi, Marai Ali. Political Systems in Africa. Cairo: Dar Al-Fajr for Publishing and Distribution, 2025.
4. Ake, Claude. Democracy and Development in Africa. Washington, DC: Brookings Institution Press, 1996.
5. Clapham, Christopher. Africa and the International System. Cambridge: Cambridge University Press, 1996.
6. Collier, Paul. The Bottom Billion: Why the Poorest Countries Are Failing and What Can Be Done About It. Oxford: Oxford University Press, 2007.
7. Dahl, Robert A. On Democracy. New Haven: Yale University Press, 1998.
8. Decalo, Samuel. Coups and Army Rule in Africa. New Haven: Yale University Press, 1990.
9. Diamond, Larry. Developing Democracy: Toward Consolidation. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1999.
10. Finer, Samuel E. The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics. Boulder: Westview Press, 1988.
11. Fukuyama, Francis. Political Order and Political Decay. New York: Farrar, Straus and Giroux, 2014.
12. Huntington, Samuel P. Political Order in Changing Societies. New Haven: Yale University Press, 1968.

13. International IDEA. The Global State of Democracy Report 2023: The New Checks and Balances. Stockholm: International IDEA Publishing, 2023.
14. Luttwak, Edward. Coup d'État: A Practical Handbook. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2016.
15. Cheeseman, Nic. Democracy in Africa. Cambridge: Cambridge University Press, 2015.
16. McGowan, Patrick J. "African Military Coups d'État, 1956–2001: Frequency, Trends and Distribution." The Journal of Modern African Studies 41, no. 3 (2003): 339–370.
17. Okumu, W. "Democratic Backsliding and Military Interventions in West Africa." African Security Review 33, no. 2 (2024): 115–131.
18. van de Walle, Nicolas. African Economies and the Politics of Permanent Crisis, 1979–1999. Cambridge: Cambridge University Press, 2001.
19. Powell, Jonathan, and Clayton Thyne. "Global Instances of Coups from 1950 to 2010: A New Dataset." Journal of Peace Research 48, no. 2 (2011): 249–259.
20. Thurston, A. Jihadists of North Africa and the Sahel. Cambridge University Press, 2020.
21. World Bank. (2023). Africa's Pulse: An Analysis of Issues Shaping Africa's Economic Future (Vol. 28). World Bank Publications.

Third/ Foreign Research:

1. African Union. Report on Unconstitutional Changes of Government in Africa. Addis Ababa: African Union Commission, 2023.
2. Al Jazeera Centre for Studies. Niger and the "Ukraine of the Sahel". Doha: Al Jazeera Centre for Studies, 2023. On: https://studies.aljazeera.net/en/analyses/niger-%E2%80%9Cukraine-sahel%E2%80%9D
3. BBC News. "Burkina Faso Coup: Soldiers Announce Overthrow of President." BBC News, January 25, 2022. On: https://www.bbc.com/news/articles/c5ygxzpkvzno .

4. Economic Community of West African States (ECOWAS). ECOWAS Response to the Coup in Niger. Abuja: ECOWAS Commission, 2023.
5. International Crisis Group. Mali: Enabling Dialogue with the Military. Africa Report No. 300. Brussels: International Crisis Group, 2021.
6. Reuters. “Gabon Officers Declare Military Coup, President Ali Bongo Detained.” Reuters, August 30, 2023. On: https://www.reuters.com/world/africa/gabonese-military-officers-announce-they-have-seized-power-2023-08-30/
7. United Nations Development Programme (UNDP). Soldiers and Citizens: Military Coups and the Future of Democracy in Africa. New York: UNDP Publications, 2023.